التقرير النهائي - لتحقيق مكافحة الإغراق AD-23-1

ضد الواردات من	نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (محسنات الخرسانة) (SNF)
ذات منشأ أو المصدرة من	جمهورية الصين الشعبية / روسيا الاتحادية
التاريخ	نوفمبر 2024

الفهرس

أولًا- المقدمة 3
ثانيًا - الإجراءات 3
ثالثًا - الأطراف المعنية 3
رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية 4
خامسًا - تفاصيل التحقيق 4
سادسًا- جلسات الاستماع 8
سابعًا - المعلومات المتاحة 8
ثامنًا - الصناعة المحلية 9
تاسعًا - المنتج المشابه 9
عاشرًا - الواردات من الدول المعنية 9
حادي عشر - تحديد الإغراق 10
ثاني عشر - تحديد الضرر 12
ثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر 19
رابع عشر- العلاقة السببية 21
خامس عشر- تعليقات الأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية وتعليق الوكالة عليها 21

أولًا- المقدمة

(1) وفقًا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية "اللائحة"، وبعد دراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة في هذا التحقيق، أعدت وكالة المعالجات التجارية "الوكالة" بالهيئة العامة للتجارة الخارجية "الهيئة" هذا التقرير لعرض النتائج النهائية والتوصية التي توصلت إليها بالتحقيق الجاري، وذلك بعد دراسة المعلومات والبيانات والتعليقات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة بالتحقيق.

ثانيًا - الإجراءات

أ. الشكوى

(2) بتاريخ 2023/10/11م، تلقت الوكالة شكوى مؤيدة مستنديًا من شركة كيمائيات الميثانول "كيمانول" تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة والخامسة من اللائحة، وتم تسجيل الشكوى في سجل الشكاوى برقم (ADC-23-1-CN)، وتدعي الصناعة المحلية في الشكوى أن الواردات من منتج نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (محسنات الخرسانة) (SNF) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية ترد إلى المملكة بأسعار مغرقة وتسبب لها ضررًا، وتم إشعار حكومات الدول المعنية بتلقي الشكوى بتاريخ 2023/11/7م.

ب. إعلان بدء التحقيق

(3) بتاريخ 2023/11/20م، صدر قرار محافظ الهيئة ببدء التحقيق رقم (AD-23-1)، وتم نشر إعلان بدء التحقيق رقم (1) في الجريدة الرسمية "أم القرى" بتاريخ 2023/11/20م وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

ج. فترة التحقيق

(4) فترة التحقيق من 2022/07/01م إلى 2023/06/30م، وفترة تقييم الضرر من 2020/01/01م إلى 2023/06/30م.

د. المنتج الخاضع للتحقيق

(5) المنتج الخاضع للتحقيق هو: نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (محسنات الخرسانة) (SNF).

(6) وصف المنتج: محسنات الخرسانة من مادة نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (SNF) ويتم إنتاجه وبيعه بنوعين سائل وبودرة، وهو عبارة عن منتج بوليمر ذو لون بيج أو بني مكثف يستخدم كمحسن في صناعة الخرسانة، حيث يعمل على الحفاظ على أقل نسبة ممكنة من المياه دون المساس بقوة ومتانة الخرسانة، ويتم استخدامه في قطاع الإنشاءات والتعمير، كما أن كافة الواردات تأتي من النوع البودرة وذلك لسهولة التعبئة والشحن.

(7) المسمى الموضح أعلاه هو المسمى الخاص بالمنتج الخاضع للتحقيق وأي معلومات إضافية تهدف إلى مساعدة الأطراف المعنية على تحديد المنتج الخاضع للتحقيق.

(8) ويندرج تحت البنود الجمركية: (382440، 290410) من التعريفة الجمركية المتكاملة.

ثالثًا - الأطراف المعنية

أ. المنتجون المحليون

1. شركة كيمائيات الميثانول "كيمانول".

2. الشركة الوطنية لمنتجات الكبريت "الروابي".
3. شركة الاعتماد الكونية للكيماويات المتخصصة المحدودة "الاعتماد الكونية".

ب. حكومات الدول المعنية

1. حكومة جمهورية الصين الشعبية.
2. حكومة روسيا الاتحادية.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب والاتحادات والغرف الأجنبية

1. شركة Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd – جمهورية الصين الشعبية.
2. غرفة التجارة الصينية للمصدرين والمستوردين للمعادن والمواد الكيميائية CCCMC – جمهورية الصين الشعبية.
3. شركة Polyplast Group - روسيا الاتحادية.

د. المستوردون

شركة أركاز الشرق لمواد البناء.

هـ. المستخدمون

شركة سيكا العربية السعودية المحدودة.

رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية

(9) بتاريخ 2024/09/15م، قامت الوكالة بإتاحة تقرير الحقائق الأساسية للأطراف المعنية، وتم منحهم مهلة عشرة أيام لإرسال التعليقات على التقرير.

(10) تلقت الوكالة تعليقات من شركة كيمائيات الميثانول "كيمانول" وشركة Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd وشركة Polyplast Group وزارة التنمية الاقتصادية الروسية على التقرير.

(11) قامت الوكالة بدراسة جميع التعليقات الواردة بعناية وتم التعليق عليها في القسم الخامس عشر.

خامسًا - تفاصيل التحقيق

(12) قامت الوكالة بتاريخ 2023/11/20م، بإتاحة قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق وأسئلة العينة على الموقع الإلكتروني العام للهيئة.

(13) كما قامت الوكالة بتاريخ 2023/11/21م، بإرسال نسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السري للشكوى وكذلك الرابط الخاص بقوائم الأسئلة لكل من الأطراف المعنية المعروفة لدى الوكالة وحكومات الدول المعنية من خلال سفاراتهم بالمملكة ليقوموا بإرسالها للمنتجين والمصدرين غير المعروفين لدى الوكالة والذين قاموا بتصدير المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق.

(14) كما قامت الهيئة بإتاحة فرصة للأطراف المعنية وفقًا للفقرة الخامسة من المادة الثامنة من اللائحة للتعليق وإبداء المرئيات على الشكوى وإعلان بدء التحقيق خلال 37 يومًا من تاريخ إرسال الإشعار بالإعلان والنص غير السري للشكوى.

أ. المنتجون المحليون

1. شركة كيمانول

(15) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/19م، طلب الشركة لتمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة، ووافقت الوكالة بتاريخ 2023/12/20م، على تمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة حتى 2024/1/7م. ووفق المهلة المحددة تلقت الوكالة إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/2/12م، بإرسال الأسئلة التكميلية الأولى للشركة لاستيفاء بعض البيانات، حيث تلقت الوكالة بتاريخ 2024/2/19م طلب الشركة لتمديد مهلة الإجابة على الأسئلة التكميلية الأولى، ووافقت الوكالة على تمديد مهلة الإجابة حتى 2024/3/3م. ووفق المهلة المحددة تلقت الوكالة إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الأولى وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/21م، بإرسال الأسئلة التكميلية الثانية للشركة لاستيفاء بعض البيانات، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/4/2م، إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الثانية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(16) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/28م، بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة مرفق به مخطط تمهيدي للزيارة ووافقت الشركة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/29م، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2024/5/12م إلى 2024/5/16م، للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة.

(17) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/9/19م، تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية.

2. شركة الروابي / وشركة الاعتماد الكونية

(18) تلقت الوكالة من الشركات المؤيدة للشكوى بيانات فقط عن حجم إنتاجهم ومبيعاتهم خلال فترة تقييم الضرر، ولذلك اعتمدت الوكالة على بيانات شركة كيمانول (الشركة الشاكية) في تقييم عوامل الضرر للصناعة المحلية.

ب.المنتجون والمصدرون الأجانب والاتحادات والغرف الأجنبية

(19) تلقت الوكالة الإجابة على أسئلة العينة الموجهة للمنتجين والمصدرين الأجانب من قبل شركتين فقط من الدول المعنية وهما: شركة Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd من جمهورية الصين الشعبية، وشركة Polyplast Group من روسيا الاتحادية، وبالتالي لم تلجأ الوكالة إلى استخدام أسلوب العينة وذلك لعدم وجود عدد كبير من المصدرين والمنتجين الأجانب.

1. شركة Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd

(20) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/10م، إجابة الشركة على أسئلة العينة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2023/12/26م، بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بعدم اللجوء لاستخدام أسلوب العينة، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/6م إجابة هذه الشركة بالإضافة إلى شركتين مرتبطتين وهما (Shandong Wanshan Chemical Co., Ltd و Shandong Guoqiao Building Materials Technology Co., Ltd) على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/2/12م بإرسال الأسئلة التكميلية الأولى لاستيفاء بعض البيانات، حيث تلقت الوكالة بتاريخ 2024/3/3م، إجابة الشركة والشركتين

المرتبطتين على الأسئلة التكميلية الأولى وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/21م بإرسال الأسئلة التكميلية الثانية للشركة لاستيفاء بعض البيانات، و تلقت الوكالة بتاريخ 2024/3/26م، إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الثانية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(21) تبيَّن للوكالة من خلال إجابات الشركة والشركتين المرتبطتين أن المنتج الخاضع للتحقيق الذي تقوم الشركة بتصديره والمنتج المشابه الذي تبيعه داخل السوق المحلي يتم تصنيعهم من قبل الشركة المرتبطة Shandong Wanshan Chemical Co., Ltd كما أنه تم تغيير الشركة المُصنِّعة بعد فترة التحقيق لتصبح الشركة المرتبطة الأخرى Shandong Guoqiao Building Materials Technology Co., Ltd باستخدام ذات الموقع وخطوط الإنتاج الخاصة بالشركة السابقة التي توقف نشاطها التجاري.

(22) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/1م، بإرسال خطاب للشركة والشركتين المرتبطتين بها لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة الموافقة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/2م، وقامت الوكالة بتاريخ 2024/4/29م، بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركات المشار إليها، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/5/2م، بإرسال خطاب للشركات مرفق به مخطط تمهيدي للزيارة متضمنًا البيانات التي سيتم التحقق منها، حيث تم إجراء زيارة التحقق الميدانية لهم في الفترة من 2024/5/20م إلى 2024/5/24م، للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة، كما تم التحقق خلال الزيارة من أن الشركة المرتبطة Shandong Guoqiao Building Materials Technology Co., Ltd تستخدم ذات الموقع المتضمن لخطوط الإنتاج والمستودعات الخاصة بشركة Shandong Wanshan Chemical Co., Ltd كما تم التأكد من خلال الأنظمة المحاسبية من تاريخ التوقف وتاريخ البدء لكلا الشركتين المصنعتين.

(23) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/9/21م، تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية.

2. شركة Polyplast Group

(24) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/12م، طلب تمديد مهلة الإجابة على أسئلة العينة حتى 2023/12/18م، ووافقت الوكالة بتاريخ 2023/12/13م على طلب التمديد، وتلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/18م، إجابة الشركة على أسئلة العينة وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/26م، بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بعدم اللجوء لاستخدام أسلوب العينة.

(25) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/22م، طلب الشركة لتمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة ستون يومًا، ووافقت الوكالة بتاريخ 2023/12/25م، على تمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة حتى 2024/1/7م وذلك بسبب بعض المشاكل التقنية التي واجهت الشركة في مرحلة التسجيل كطرف معني، كما تلقت الوكالة طلب ثان من الشركة لتمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة نظرًا لوجود إجازة أعياد رسمية بحسب التقويم الروسي، وعليه وافقت الوكالة على تمديد مهلة الإجابة حتى 2024/1/17م، ووفق المهلة المحددة تلقت الوكالة إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين أن الشركة لم تجب على معظم الأسئلة ولم تقدم معلومات جوهرية بالإضافة إلى عدم إرفاق أو نقص في تقديم المستندات الداعمة والأدلة والملاحق كما هو مطلوب في قائمة الأسئلة، كما أن النسخة غير السرية التي قدمتها الشركة لم يتم فيها الالتزام بإرشادات قوائم الأسئلة، حيث كانت نسخة غير مكتملة بشكل كبير وغير كافية لفهم جوهر المعلومات السرية بشكل معقول لباقي الأطراف المعنية. كما قامت الوكالة بتاريخ 2024/2/12م بإرسال الأسئلة التكميلية الأولى للشركة للإجابة عليها والتي تم تجاهلها في الإجابة على قائمة الأسئلة وذلك لاستيفاء البيانات المطلوبة والإجابة عليها بشكل كامل، حيث تم التوضيح للشركة في خطاب الأسئلة التكميلية أنه يتعين عليها تقديم كافة البيانات المطلوبة حتى يتم اعتبارها متعاونة وأن

حجب أو التأخير في تقديم المعلومات قد يعيق إجراءات التحقيق ومن ثم اعتبارها شركة غير متعاونة واللجوء للمعلومات المتاحة وذلك وفقًا للفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة.

(26) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/2/26م، طلب الشركة لتمديد مهلة الإجابة على الأسئلة التكميلية الأولى، ووافقت الوكالة بتاريخ 2024/2/27م على تمديد مهلة الإجابة حتى 2024/3/3م، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/2/28م طلب ثان من الشركة لتمديد مهلة الإجابة على الأسئلة التكميلية الأولى وقد أشارت الشركة في الطلب أن النسخة غير السرية المقدمة في الإجابة على قائمة الأسئلة في الغالب لا تحتوي على أي معلومات لمعظم الأقسام نظرًا لأن الشركة تعتبر هذه المعلومات سرية وأن الشركة ليست على استعداد لمشاركتها، وقامت الوكالة في نفس التاريخ برفض طلب تمديد مهلة الإجابة لضيق الجدول الزمني للتحقيق، كما أشارت الوكالة للمادة الثانية عشر من اللائحة التي توضح الشروط الواجب توافرها في المعلومات لاعتبارها سرية وأن للهيئة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية.

(27) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/3/3م، إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الأولى حيث كانت ثلاث صفحات فقط ومختصرة ولا تتضمن معلومات جوهرية ولا تختلف عن المنهجية المتبعة في الإجابة على قائمة الأسئلة التي سبق وأن علقت عليها الوكالة واعتبرتها غير كافية، وبعد أن قامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة تبين عدم وجود بيانات كافية تمكن الوكالة من استكمال التحقيق والوصول إلى نتائج خاصة بالشركة، بالإضافة إلى وجود العديد من النواقص الجوهرية في الإجابة والمستندات والأدلة والملاحق، بالإضافة إلى أن الشركة لم تقدم نسخة غير سرية من الإجابة على قائمة الأسئلة، حيث أوضحت الشركة أنها تتعامل مع جميع المعلومات غير المتاحة للجمهور على أنها سرية وأنها على استعداد لنشر المعلومات العامة فقط عن أعمال الشركة لتجنب أي مخاطر محتملة وهو ما اعتبرته الوكالة سببًا غير موضوعي لعدم تقديم الشركة تلخيص لهذه المعلومات السرية.

(28) قامت الوكالة بعقد اجتماع بتاريخ 2024/3/19م، عبر الاتصال المرئي مع عدد من كبار ممثلي الشركة، وذلك حرصًا من الوكالة على مشاركة الأطراف المعنية في التحقيق ولشرح وتوضيح المطلوب من الشركة في تعبئة البيانات في حال رغبتها للاستمرار بالتعاون وحثها على تقديم رد مكتمل يتضمن الإجابة على كافة الأسئلة وتقديم الأدلة والملاحق حتى يتم اعتبار الشركة طرفًا متعاونًا في التحقيق، حيث تم التوضيح للشركة نتائج وأبعاد عدم التعاون، كما تم التنويه إلى أن الوكالة ستقوم بإرسال الأسئلة التكميلية الثانية بعد الاجتماع تتضمن كافة الأسئلة اللازم الإجابة عليها.

(29) قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/20م، بإرسال الأسئلة التكميلية الثانية للشركة لاستيفاء البيانات الضرورية مع منح مهلة 15 يومًا للإجابة وفق ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع مع الشركة، كما تمت الإشارة في هذه الأسئلة للفقرة الثانية من المادة الثامنة والأربعون من اللائحة والتي تفيد بأن عدم استيفاء جميع البيانات المطلوبة وفقًا لشروط ومعايير جهة التحقيق سيؤدي إلى اللجوء للمعلومات المتاحة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/3/29م، إجابة من الشركة غير مكتملة تقتصر فقط على القسم الخامس بشكل مختصر وتم تجاهل تقديم إجابات على الأسئلة الخاصة بالأقسام الأخرى المطلوبة في الأسئلة التكميلية الثانية من دون تقديم نسخة غير سرية مع إفادة الشركة بأنه لم يتم التمكن من تقديم البيانات وفق المتفق عليه مع الوكالة.

(30) قررت الوكالة بناءً على ذلك اعتبار الشركة غير متعاونة وبالتالي عدم إجراء زيارة التحقق الميدانية نظرًا لعدم تقديمها المعلومات اللازمة في الإجابات على قوائم الأسئلة وعدم اتباعها إرشادات قوائم الأسئلة وتعليمات الوكالة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 2024/3/19م.

(31) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/9/20م، تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية.

ج. المستوردون

1. شركة أركاز الشرق لمواد البناء

(32) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/7م، خطاب يفيد برغبة الشركة المبدئية بالمشاركة في التحقيق والتسجيل كطرف معني "مستورد"، كما قام ممثل من الشركة بتاريخ 2023/12/10م بزيارة الوكالة نظرًا لوجود عدد من الاستفسارات لدى الشركة، كما أكدت الوكالة للشركة ضرورة تقديم المستندات اللازمة للمشاركة في التحقيق والتسجيل عبر النظام الإلكتروني والإجابة على قائمة الأسئلة خلال التوقيتات الزمنية الموضحة في الإعلان، ولكن لم تتلق الوكالة أي رد من الشركة بعد ذلك الاجتماع.

د. المستخدمون

1. شركة سيكا السعودية

(33) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/17م، إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات الناقصة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، قامت الوكالة بتاريخ 2024/2/12م بإرسال الأسئلة التكميلية الأولى للشركة لاستيفاء بعض البيانات، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/2/25م، إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الأولى وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/25م، بإرسال الأسئلة التكميلية الثانية للشركة لاستيفاء بعض البيانات، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/4/17م، إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية الثانية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(34) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/28م، بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة مرفق به مخطط تمهيدي للزيارة متضمنًا البيانات التي سيتم التحقق منها ووافقت الشركة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/29م، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2024/5/28م إلى 2024/5/30م، للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة.

سادسًا- جلسات الاستماع

(35) لم تعقد الوكالة جلسة استماع نظرًا لعدم تلقيها أي طلب من الأطراف المعنية وذلك وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة.

سابعًا - المعلومات المتاحة

(36) وفقًا للمادة السادسة والأربعون من اللائحة فإن عدم تعاون الطرف المعني أو مخالفته المعايير والمواصفات، أو تقديمه معلومات غير حقيقية أو غير كاملة أو تقديمه للمعلومات بعد الفترات الزمنية المحددة دون الحصول على موافقة كتابية من الوكالة بتمديد فترة تقديم المعلومات، يترتب عليه أحقية الوكالة في رفض جميع أو جزء من المعلومات المقدمة من الطرف المعني واستخدام عوضًا عنها المعلومات المتاحة لدى الوكالة بما في ذلك المعلومات التي قدمتها الصناعة المحلية في الشكوى، وذلك بغرض التوصل إلى النتائج الأولية أو النهائية السلبية أو الإيجابية بالتحقيق.

(37) تم اللجوء لاستخدام المعلومات المتاحة بالنسبة للشركات غير المتعاونة.

ثامنًا - الصناعة المحلية

أ. الشركة مقدمة الشكوى

(38) شركة كيمائيات الميثانول " كيمانول" وتمثل (77%) من حجم إنتاج الصناعة المحلية، حيث تُعد نسبة كبيرة من إجمالي إنتاج المنتج المشابه بالمملكة وبالتالي تمثل "الصناعة المحلية" وفقًا للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

ب. الشركات المؤيدة للشكوى

(39) شركة الروابي وشركة الاعتماد الكونية المؤيدين للشكوى قدموا فقط بيانات عن حجم إنتاجهم ومبيعاتهم خلال فترة تقييم الضرر، ولذلك لم يتم تضمين بيانات الشركتين في تقييم عوامل الضرر الخاصة بحالة الصناعة المحلية.

تاسعًا - المنتج المشابه

(40) المنتج المشابه هو محسنات الخرسانة من مادة نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (SNF) يُنتج ويباع إما سائل أو بودرة وهو عبارة عن منتج بوليمر ذو اللون البيج أو البني يستخدم كمحسن في صناعة الخرسانة، حيث يعمل على الحفاظ على أقل نسبة ممكنة من المياه دون المساس بقوة ومتانة الخرسانة، ويتم استخدامه في قطاع الإنشاءات والتعمير، ويتم إنتاج الطن الواحد من البودرة من تحويل 2.22 طن من السائل.

(41) توصلت الوكالة إلى أن المنتج الذي تقوم بإنتاجه الصناعة المحلية يعد منتجًا مطابقًا للمنتج الخاضع للتحقيق من حيث المواد الخام الرئيسية المستخدمة في عملية التصنيع والخصائص المادية والكيميائية والمواصفات وطرق التصنيع وقنوات التوزيع والاستخدامات النهائية وكلٍ منهما يعتبر بديلًا للآخر ويحل محله في الاستخدام ويندرجا تحت نفس التصنيف الجمركي.

عاشرًا - الواردات من الدول المعنية

(42) يتضح من الجدول التالي أن نسبة الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق لا يمكن تجاهلها، حيث تبيَّن للوكالة أن نسبة كل دولة من الدول المعنية خلال فترة التحقيق لا تقل عن 3% من إجمالي واردات المملكة من هذا المنتج وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة السادسة من اللائحة:

جدول رقم (1)

الواردات **الوحدة: طن**

الدولة	حجم الواردات	النسبة %
جمهورية الصين الشعبية	30,921	%46
روسيا الاتحادية	11,602	%17
الواردات الأخرى	25,230	%37
إجمالي واردات المملكة	**67,753**	**%100**

حادي عشر - تحديد الإغراق

أ. المنهجية العامة للقيمة العادية

(43) تقوم الوكالة لحساب القيمة العادية بتحديد ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تساوي 5% أو أكثر من مبيعاتها للتصدير الموجهة إلى المملكة، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(44) كما تقوم الوكالة بدراسة ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية الكافية تتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك عن طريق تحديد ما إذا كانت نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات لا تقل عن 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية للشركة، ومن ثم يتم تحديد القيمة العادية لهذه المبيعات المحلية على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات خلال فترة التحقيق، بينما إذا تم التوصل إلى أن نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات أقل من 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية، فيتم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط خلال فترة التحقيق وذلك بعد تقييم ما إذا كانت المبيعات الرابحة كافية، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(45) أما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تتم كلها أو بعضها من خلال أطراف مرتبطة، تقوم الوكالة بدراسة الأدلة المقدمة لها عن عدم تأثير حالة الارتباط على الأسعار والأدلة المقدمة عن أسعار البيع إلى أطراف مستقلة لغرض تحديد ما إذا كان سيتم الاعتماد على أسعار تلك المبيعات من عدمه، ومن ثم يتم تقييم ما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة كافية وتتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(46) إذا تبيَّن للوكالة أن المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في السوق المحلي لدولة التصدير غير كافية أو أنها لا تتم في مجرى التجارة العادي، فيتم تقدير القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافًا إليها هوامش مناسبة من الأرباح والتكاليف العامة والبيعية والإدارية.

ب. المنهجية العامة لسعر التصدير

(47) تقوم الوكالة بتحديد سعر التصدير وفقًا لأحكام المادة الخامسة عشرة من اللائحة وبناءً على البيانات التي ترد في الإجابة على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية والتي يتم التحقق منها، وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير عند مستوى باب المصنع.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب

جمهورية الصين الشعبية

1. شركة Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd

أ. القيمة العادية

(48) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم " باب المصنع، باب العميل"، وبمستويات تجارية "مستخدم نهائي، وتاجر".

(49) قامت الوكالة بتحديد المبيعات المحلية من المنتج المشابه بناءً على الأصناف التي تم تصديرها من قبل الشركة للمملكة خلال فترة التحقيق، وتم الاعتماد على المبيعات المحلية لهذه الأصناف مجتمعة عند تحديد المتوسط المرجح للقيمة

العادية وذلك نظراً لعدم وجود اختلافات جوهرية فيما بين هذه الأصناف من حيث الاستخدام والإنتاج ونسبة المواد الصلبة وهو ما تم التأكد منه خلال زيارة التحقق الميدانية.

(50) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة والتي تحققت منها الوكالة خلال زيارة التحقق الميدانية، قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية من المنتج المشابه كافية حيث وجدت الوكالة أن المبيعات المحلية كافية خلال فترة التحقيق.

(51) قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية الكافية من المنتج المشابه بالسوق المحلي تتم في مجرى التجارة العادي، حيث تم التوصل إلى أن حجم المبيعات الرابحة من هذه المبيعات خلال فترة التحقيق تقل نسبتها عن 80% ومن ثم فقد تم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط.

(52) قامت الوكالة لتحديد القيمة العادية عند مستوى باب المصنع بالتحقق من التسويات التالية (ضريبة القيمة المضافة (VAT)، النقل الداخلي) ولم يتم إجراء تسويات تكلفة الائتمان نظرًا لما تبيَّن للوكالة خلال زيارة التحقق الميدانية.

(53) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع *** يوان صيني/طن.

ب. سعر التصدير

(54) قدمت الشركة فواتير الصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس القيمة C&F, FOB وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(55) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بالتحقق من التسويات التالية (الشحن البحري، النقل الداخلي، مصاريف الميناء، تكلفة الائتمان، مصاريف التوثيق، ومصاريف بنكية) خلال زيارة التحقق الميدانية.

(56) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** يوان صيني/طن.

<u>روسيا الاتحادية</u>

2. شركة Polyplast Group

(57) وفقًا للفقرات من 20 إلى 26 من هذا التقرير التي توضح عدم تعاون الشركة مع الوكالة، ووفقًا لما توصلت إليه الوكالة في الفقرة 26 من هذا التقرير باعتبار الشركة غير متعاونة، فقد لجأت الوكالة للمعلومات المتاحة عند تحديد القيمة العادية وسعر التصدير في حساب هامش الإغراق لكافة الشركات من روسيا الاتحادية وذلك وفقًا للفقرة السابعة من المادة العاشرة وللمادة السادسة والأربعون من اللائحة.

د. هامش الإغراق

(58) وفقًا لأحكام المادة السادسة عشر من اللائحة، قامت الوكالة بمقارنة المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع مع المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع، ويوضح الجدول التالي هامش الإغراق الفردي لكل شركة متعاونة وهامش الإغراق العام لكافة الشركات الأخرى غير المتعاونة بكل دولة:

جدول رقم (2)
هامش الإغراق

الدولة	الشركة المنتجة	الشركة المصدرة	هامش الإغراق مستوى CIF
جمهورية الصين الشعبية	Shandong Guoqiao Building Materials Technology Co., Ltd	Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd	**%18.12**
	كافة الشركات الأخرى		**%34**
روسيا الاتحادية	كافة الشركات		**%28.77**

ثاني عشر - تحديد الضرر

(59) وفقًا للمادة الحادية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بتجميع أثر الواردات المغرقة من الدول المعنية لغرض تقييم الضرر الذي لحق بالصناعة المحلية، حيث تبيَّن للوكالة من خلال دراسة وتحليل المعلومات المقدمة من الأطراف المعنية أن هامش الإغراق لكل دولة معنية لا يقل عن 2% وأن حجم الواردات من كل دولة من الدول المعنية لا يقل عن 3%، كما أن شروط المنافسة تتوفر فيما بين المنتجات المستوردة من الدول المعنية وكذلك فيما بين هذه المنتجات المستوردة والمنتج المشابه بالمملكة.

(60) وفقًا للمادة العشرون والمادة الثانية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة أثناء سير التحقيق ببحث الأدلة الموضوعية عند تحديد الضرر من خلال تناول العناصر التالية:

أ. الزيادة في الواردات.

ب. الأثار السعرية.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية.

أ. الزيادة في الواردات

(61) قامت الوكالة بتحديد مدى وجود زيادة كبيرة في حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق بشكل مطلق ونسبةً إلى الإنتاج بالمملكة طبقًا للجدول التالي:

جدول رقم (3)

الزيادة المطلقة والنسبية للواردات **الوحدة: طن**

الواردات	2020	2021	2022	2023/2022
حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق	19,946	21,348	40,129	42,523
المؤشر %	100	107	201	213
حجم الإنتاج المحلي بالمملكة	***	***	***	***
حجم واردات المنتج الخاضع بالنسبة للإنتاج المحلي بالمملكة	***	***	***	***
المؤشر %	100	96	205	232

(62) يتضح من الجدول السابق وجود زيادة مطلقة في واردات المنتج الخاضع للتحقيق في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث كان هناك تزايد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة تقييم الضرر ليصل هذا التزايد إلى ذروته في فترة التحقيق 2023/2022 حيث كانت هناك زيادة كبيرة جداً بنسبة 113% مقارنة بسنة الأساس 2020.

(63) كما يتضح من الجدول وجود انخفاض في حجم الواردات نسبةً إلى الإنتاج حيث كان هناك انخفاض ضئيل في سنة 2021 بنسبة 4% مقارنة بسنة الأساس 2020 بينما كان هناك ارتفاع كبير في كل من سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة الأساس 2020 بنسب 105% و132% على التوالي ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى زيادة واردات المنتج الخاضع للتحقيق في الوقت الذي انخفض فيه حجم الإنتاج المحلي.

(64) توصلت الوكالة إلى وجود زيادة مطلقة في واردات المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق، كما تبين لها وجود زيادة في واردات المنتج الخاضع للتحقيق نسبة إلى الإنتاج خلال نفس الفترة.

ب.الأثار السعرية

1.الفرق السعري

(65) قامت الوكالة بدراسة الفرق السعري بين المنتج المشابه مستوى باب المصنع والمنتج الخاضع للتحقيق مستوى باب الميناء خلال فترة التحقيق، حيث تم تحديد متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق بناءً على البيانات الفعلية للمصدرين التي تم تقديمها خلال التحقيق، ولم يتعاون أي من المستوردين ولم تتوافر بيانات كافية من المستخدم الوحيد المتعاون خلال التحقيق عن سعر المنتج الخاضع للتحقيق تغطي الأسعار من الدولتين المعنيتين خلال فترة تقييم الضرر، وكانت نتائج الفرق السعري وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (4)
الفرق السعري

ريال سعودي/طن

الدولة	2023/2022			
	متوسط سعر المنتج المشابه المحلي (باب المصنع)	متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق (باب الميناء*)	مقدار الفرق السعري	هامش الفرق السعري %
الصين	***	***	***	24%
روسيا	***	***	***	19%

* سعر المنتج الخاضع للتحقيق عند مستوى تسليم CIF مضافًا إليه الرسوم الجمركية والمصاريف الأخرى داخل الميناء.

(66) توصلت الوكالة وفق الجدول أعلاه إلى وجود فرق سعري كبير عند مقارنة متوسط سعر المنتج المشابه للصناعة المحلية مع متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق من كل من الصين وروسيا حيث بلغ هامش الفرق السعري 24% و19% على التوالي، وهذا يؤدي إلى صعوبة المنافسة وصعوبة تصريف المنتج المشابه في أسواق المملكة بسبب هامش الفرق السعري الواضح بين المُنتَجين.

2. الخفض والكبت السعري

(67) قامت الوكالة بدراسة كل من الخفض والكبت السعري الذي قد تعاني منه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر وذلك من خلال التحقق من تطور متوسط أسعار المنتج المشابه عند مستوى باب المصنع، وكذلك التحقق من تطور متوسط تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج المشابه مقارنة بمتوسط سعر الوحدة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (5)
الخفض والكبت السعري

ريال سعودي/طن

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
متوسط سعر بيع المنتج المشابه (باب المصنع)	***	***	***	***
مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه %	100	132	169	150
متوسط تكلفة المنتج المشابه	***	***	***	***
متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه%	***	***	***	***
مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه%	100	80.3	93.5	104.6

(68) يتضح من الجدول السابق وجود زيادة في سعر بيع المنتج المشابه في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020، بينما عند مقارنة فترة التحقيق 2023/2022 بسنة 2022 نجد أن هناك انخفاض في السعر بنسبة 11%، ويرجع

هذا الانخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 إلى محاولة الصناعة المحلية خفض أسعارها لمواجهة انخفاض أسعار واردات المنتج الخاضع للتحقيق، وبشكل عام ترجع الزيادة في أسعار البيع خلال سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس إلى مواجهة الزيادة العالمية في أسعار المواد الأولية.

(69) كما يتضح من الجدول السابق وجود زيادة كبيرة في متوسط تكلفة المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر في كلٍ من سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بالسنوات التي تسبقها وترجع هذه الزيادة في التكلفة إلى الزيادة العالمية في أسعار المواد الأولية، كما يلاحظ أن متوسط تكلفة المنتج المشابه أعلى من متوسط سعر بيعه بنسب كبيرة خلال فترة تقييم الضرر باستثناء سنة 2021.

(70) كما يتضح من الجدول السابق وجود انخفاض في "متوسط تكلفة الإنتاج إلى متوسط سعر البيع" للمنتج المشابه في سنة 2021 بنسبة 19.7% مقارنة بسنة الأساس 2020 بينما زاد هذا المعدل في 2022 بنسبة 16% مقارنة بسنة 2021، وقد استمرت الزيادة في هذا المعدل حيث بلغت الزيادة في فترة التحقيق 2023/2022 نسبة 12% مقارنة بسنة 2022 ونسبة 4.6% مقارنة بسنة الأساس 2020 مما يشير إلى وجود كبت سعري عانت منه الشركة خلال فترة التحقيق 2023/2022 نتيجة للأسعار المنخفضة لواردات المنتج الخاضع للتحقيق حيث لم تستطع الشركة زيادة أسعارها بالقدر الكافي الذي يمكنها من استعادة تكاليفها وتحقيق أرباح.

(71) توصلت الوكالة بناء على ما سبق إلى وجود خفض في أسعار الصناعة المحلية لبيع المنتج المشابه في فترة التحقيق 2023/2022 وكذلك وجود كبت سعري عانت منه الصناعة المحلية خلال نفس الفترة.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية

1. الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

جدول رقم (6)

الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
الإنتاج المحلي (طن)	***	***	***	***
مؤشر الإنتاج المحلي%	100	116	117	110
الطاقة الإنتاجية المتاحة (طن)	***	***	***	***
مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %	100	100	100	100
الطاقة المستغلة%	***	***	***	***
مؤشر الطاقة المستغلة %	100	116	117	110
العمالة (عدد العمال)	***	***	***	***
مؤشر العمالة%	100	100	100	100
الأجور (ريال سعودي)	***	***	***	***
مؤشر الأجور%	100	116	121	129
الإنتاجية (طن/عامل)	***	***	***	***
مؤشر الإنتاجية %	100	116	117	110

(72) يتضح من الجدول أن حجم إنتاج الشركة من المنتج المشابه قد ارتفع في سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020، بينما انخفض الإنتاج في فترة التحقيق 2023/2022 بنسبة 6% مقارنة بسنة 2022 ويرجع هذا الانخفاض في فترة

التحقيق 2023/2022 إلى عدم قدرة الشركة على زيادة مبيعاتها بسبب زيادة حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق وانخفاض أسعارها خلال نفس الفترة.

(73) كما يتضح من الجدول أن الطاقة الإنتاجية المتاحة لم تتغير خلال فترة تقييم الضرر بينما الطاقة المستغلة قد ارتفعت في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020، بينما انخفضت الطاقة المستغلة في فترة التحقيق 2023/2022 بنسبة 6% مقارنة بسنة 2022 ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 إلى انخفاض الإنتاج وتدهور المبيعات بسبب واردات المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة، وأيضاً من المُلاحظ بشكل عام وجود فجوة كبيرة بين الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي في فترة تقييم الضرر وذلك بسبب عدم قدرة الشركة على زيادة إنتاجها نتيجة ضعف مبيعاتها بسبب واردات المنتج الخاضع للتحقيق.

(74) كما يتضح من الجدول أن عدد العمالة المباشرة لم يتغير خلال فترة تقييم الضرر بينما زادت الأجور المباشرة في سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث كان هناك تزايد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة تقييم الضرر لتصل الزيادة إلى 29% في فترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة الأساس 2020، وبشكل عام ترجع الزيادة في الأجور المباشرة في فترة تقييم الضرر بسبب الزيادات السنوية الطبيعية.

(75) يتضح من الجدول أن الإنتاجية قد ارتفعت في سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020، بينما انخفضت في فترة التحقيق 2023/2022 بنسبة 6% مقارنة بسنة 2022 ويرجع هذا الانخفاض خلال فترة التحقيق 2023/2022 إلى تدهور المبيعات وانخفاض الإنتاج بسبب واردات المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة.

(76) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في الإنتاج والطاقة المستغلة والإنتاجية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق 2023/2022.

2. المبيعات المحلية والحصة السوقية

جدول رقم (7)

المبيعات المحلية والحصة السوقية **الوحدة: طن**

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
المبيعات المحلية للصناعة المحلية	***	***	***	***
مؤشر المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	100	106	86	89
المبيعات المحلية الأخرى	***	***	***	***
مؤشر المبيعات المحلية الأخرى%	100	98	64	58
واردات الدول المعنية	19,946	21,348	40,129	42,523
الواردات الأخرى	43,732	10,271	19,576	25,230
إجمالي حجم السوق	***	***	***	***
مؤشر إجمالي حجم السوق%	100	66	88	96
حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	***	***	***	***
حصة المبيعات المحلية الأخرى%	***	***	***	***
حصة واردات الدول المعنية%	***	***	***	***
حصة الواردات الأخرى%	***	***	***	***
مؤشر حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	100	160	97	93
مؤشر حصة المبيعات المحلية الأخرى%	100	148	73	60
مؤشر حصة واردات الدول المعنية%	100	161	229	222
مؤشر حصة الواردات الأخرى %	100	35	51	60

(77) يتضح من الجدول أن حجم المبيعات المحلية للصناعة المحلية من المنتج المشابه قد ارتفع في سنة 2021 بنسبة 6% بينما انخفض في سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 بنسب 14% و11% على التوالي وذلك مقارنة بسنة الأساس 2020 ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 إلى عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة مبيعاتها المحلية بسبب زيادة حجم واردات الدول المعنية وانخفاض أسعارها خلال نفس الفترة.

(78) كما يتضح من الجدول أن حجم المبيعات الأخرى من المنتج المشابه قد انخفض في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث كان هناك انخفاض في حجم المبيعات الأخرى بشكل مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة تقييم الضرر ليكون أشد انخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 حيث كان بنسبة 42% مقارنة بسنة الأساس 2020 ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 إلى عدم قدرة الشركات المحلية الأخرى على زيادة مبيعاتها بسبب زيادة حجم واردات الدول المعنية وانخفاض أسعارها خلال نفس الفترة.

(79) كما يتضح من الجدول انخفاض حجم السوق في سنوات فترة تقييم الضرر 2021 و2022 وفترة التحقيق 2023/2022 بنسب 34% و12% و 4% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2020 ويرجع هذا الانخفاض في حجم السوق إلى تراجع حصة واردات الدول الأخرى بشكل كبير خلال فترة تقييم الضرر خاصةً في سنة 2021 في الوقت الذي بدأت فيه واردات الدول المعنية في الزيادة، وبعد الانخفاض الذي لحق بحجم السوق في سنة 2021 كانت هناك زيادة متتالية في سنة 2022 و فترة التحقيق 2023/2022 حيث كانت الزيادة في حجم السوق في سنة 2022 و فترة التحقيق 2023/2022 بنسب 33%، 45% على التوالي مقارنة بسنة 2021 ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في واردات الدول المعنية في سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة 2021 في ذات الوقت الذي حدث فيه انخفاض في مبيعات الصناعة المحلية في سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة 2021 مما يدل على استحواذ واردات الدول المعنية على السوق.

(80) كما يتضح من الجدول زيادة حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية في سنة 2021 بنسبة 60% مقارنة بسنة الأساس 2020 بينما انخفضت هذه الحصة في كل من سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 بنسب 3% و7% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث لم تستطع الصناعة المحلية المحافظة على حصتها السوقية وذلك بسبب الزيادة الهائلة في واردات الدول المعنية مع انخفاض أسعار هذه الواردات وزيادة استحواذها على السوق.

(81) كما يتضح من الجدول زيادة حصة المبيعات المحلية الأخرى في سنة 2021 بنسبة 48% مقارنة بسنة الأساس 2020 بينما انخفضت في كل من سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 بنسب 27% و40% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث لم تستطع الشركات المحلية الأخرى المحافظة على حصتها السوقية وذلك بسبب الزيادة الهائلة في واردات الدول المعنية مع انخفاض أسعار هذه الواردات وزيادة استحواذها على السوق.

(82) كما يتضح من الجدول أن حصة واردات الدول المعنية قد زادت زيادة كبيرة في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث زادت في سنوات 2021 و2022 وفترة التحقيق 2023/2022 بنسب 61% و129% و122% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2020 وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى استحواذ واردات الدول المعنية على جزء كبير من حصة كل من المبيعات المحلية للصناعة المحلية، المبيعات المحلية الأخرى، وواردات الدول الأخرى.

(83) كما يتضح من الجدول أن حصة واردات الدول الأخرى قد انخفضت في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث انخفضت انخفاضًا كبيرًا في فترة التحقيق 2023/2022 بنسبة تصل إلى 40% مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث استحوذت واردات الدول المعنية على جزء كبير من حصتها، ويتضح للوكالة أنه على الرغم من سريان تدابير وقائية بموجب القانون الخليجي الموحد لمدة ثلاث سنوات بدءًا من 21 يونيو 2019 حتى 20 يونيو 2022 في شكل قيد كمي ثابت بمقدار 250,354 طن لكل سنة والتي تعد حصة كبيرة ولم يتجاوزها إجمالي حجم الواردات مطلقًا في أي سنة من سنوات

فترة تقييم الضرر، لذا فإن الانخفاض في حصة واردات الدول الأخرى في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 لا يرجع إلى القيد الكمي المفروض خلال معظم فترة تقييم الضرر.

(84) توصلت لوكالة بناء على ما سبق إلى وجود انخفاض في حجم المبيعات المحلية للصناعة المحلية وحصتها السوقية خلال فترة التحقيق 2023/2022 مع وجود زيادة كبيرة في الحصة السوقية لواردات الدول المعنية خلال نفس الفترة.

3. المخزون

جدول رقم (8)
المخزون

الوحدة: طن

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
المخزون	***	***	***	***
مؤشر المخزون%	100	104	135	361

(85) يتضح من الجدول وجود زيادة في حجم مخزون الصناعة المحلية من المنتج المشابه في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث كان هناك تزايد في حجم المخزون بشكل مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة تقييم الضرر ليصل هذا التزايد إلى ذروته في فترة التحقيق 2023/2022 حيث كانت هناك زيادة كبيرة جداً بنسبة 261% مقارنة بسنة الأساس 2020 وذلك تزامنا مع زيادة الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق والتي أدت إلى تضخم حجم مخزون الصناعة المحلية وعدم قدرتها على تصريفه نتيجة لضعف مبيعاتها.

(86) توصلت الوكالة بناء على ما سبق إلى وجود زيادة كبيرة في حجم المخزون من المنتج المشابه لدى الصناعة المحلية في فترة التحقيق 2023/2022.

4. الربح أو الخسارة، العائد على الاستثمار

جدول رقم (9)
الربح أو الخسارة والعائد على الاستثمار

القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
صافي الربح أو الخسارة	(***)	(***)	(***)	(***)
مؤشر الربح أو الخسارة%	-100	-32	-96	-149
العائد على الاستثمار %	(***)	(***)	(***)	(***)
مؤشر العائد على الاستثمار %	-100	-37	-113	-150

(87) يتضح من الجدول السابق وجود صافي خسائر في جميع سنوات فترة تقييم الضرر حيث كان هناك انخفاض في صافي الخسائر في سنة 2021 تبعه خسائر متتالية بشكل أكبر في سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 وكانت أكبر تلك الخسائر في فترة التحقيق 2023/2022 حيث كان هناك زيادة كبيرة في صافي الخسائر بنسبة 49% مقارنة بسنة الأساس 2020.

(88) كما يتضح من الجدول السابق وجود عائد سلبي على الاستثمار في جميع سنوات فترة تقييم الضرر باستثناء وجود تحسن في مؤشر هذا العائد السلبي لسنة 2021 نتيجة تحسن صافي الخسائر في نفس السنة، ولكن تبع ذلك تدهور متتالي في مؤشر العائد السلبي على الاستثمار في سنة 2022 وفترة التحقيق 2023/2022 ليصل في فترة التحقيق إلى أسوء مؤشر تم تسجيله

حيث انخفض بنسبة 50% مقارنة بسنة الأساس 2020 ويرجع هذا إلى زيادة صافي الخسائر المتراكمة على الصناعة المحلية والتي وصلت إلى أشد خسائرها في فترة التحقيق 2023/2022 كما تم توضيحه في الفقرة السابقة.

(89) توصلت الوكالة إلى وجود تفاقم في صافي الخسائر مع تدهور مستمر للعائد السلبي على الاستثمار خلال فترة التحقيق 2023/2022.

5. التدفقات النقدية

جدول رقم (10)
التدفقات النقدية

القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
التدفقات النقدية*	***	***	***	***
المؤشر %	100	1213	1949	1040

*** التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل.**

(90) يتضح من الجدول أن التدفقات النقدية قد ارتفعت في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 ولكنها انخفضت في فترة التحقيق 2023/2022 انخفاضًا كبيرًا مقارنة بسنة 2022 حيث كان الانخفاض بنسبة 47% ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 إلى تدهور أرباح الشركة ووجود خسائر كبيرة خلال نفس الفترة.

(91) توصلت الوكالة بناء على ما سبق إلى وجود انخفاض في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للصناعة المحلية في فترة التحقيق 2023/2022.

6. القدرة على زيادة رأس المال

(92) توصلت الوكالة أن الصناعة المحلية ليس لديها القدرة على زيادة رأس المال نتيجة للخسائر التي تعاني منها وتدهور العائد على الاستثمار.

7. القدرة على النمو

(93) توصلت الوكالة أن الصناعة المحلية ليس لديها القدرة على النمو وذلك نتيجة لضعف مبيعاتها وعدم قدرتها على استغلال طاقتها الإنتاجية المتاحة وذلك لزيادة حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق.

8. أثر حجم هامش الإغراق

(94) توصلت الوكالة إلى وجود أثر لحجم هامش الإغراق المذكور بالفقرة 53 من هذا التقرير على الصناعة المحلية بشكل سلبي تسبب في حدوث آثار سعرية خلال فترة التحقيق والذي أدى إلى ضعف مبيعات الصناعة المحلية وانخفاض حصتها السوقية وزيادة حجم خسائرها وعلى أداءها الاقتصادي ككل بالإضافة إلى عدم قدرتها على النمو.

د. نتيجة الضرر

(95) توصلت الوكالة بناء على ما سبق بحثه والتحقق منه في هذا القسم أنه يوجد زيادة مطلقة ونسبية في الواردات من "نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي(محسنات الخرسانة) (SNF)" وأن الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه تعاني من ضرر مادي خلال فترة التحقيق تمثلت مظاهره فيما يلي:

- وجود فرق سعري بين المنتج الخاضع للتحقيق والمنتج المشابه.

- وجود خفض وكبت للأسعار المحلية.
- انخفاض في حجم الإنتاج.
- انخفاض في المبيعات.
- زيادة في المخزون.
- انخفاض في الحصة السوقية.
- انخفاض في الطاقة المستغلة .
- انخفاض الإنتاجية.
- زيادة في الخسائر.
- انخفاض مستمر في معدل العائد على الاستثمار.
- انخفاض في التدفقات النقدية.
- عدم القدرة على زيادة رأس المال.
- عدم القدرة على النمو.
- وجود أثر لحجم هامش الإغراق.

ثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر

(96) وفقًا للفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرون من اللائحة قامت الوكالة ببحث المسببات الأخرى للضرر ذات الصلة كالتالي:

1. الواردات الأخرى

جدول رقم (11)

الواردات الأخرى

الوحدة: طن القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
حجم الواردات الأخرى	43,732	10,271	19,576	25,230
المؤشر%	100	23	45	58
متوسط أسعار الواردات الأخرى	5,691	7,553	6,286	6,045
المؤشر%	100	133	110	106

(97) يتضح من الجدول أن حجم الواردات الأخرى قد انخفض في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث انخفض في فترة التحقيق 2023/2022 انخفاض كبير بنسبة 42% مقارنة بسنة الأساس 2020 ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 إلى استحواذ واردات الدول المعنية على جزء كبير من حصة الواردات الأخرى خلال نفس الفترة.

(98) كما يتضح من الجدول أن متوسط أسعار الواردات الأخرى قد ارتفع في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث ارتفع متوسط أسعار الواردات الأخرى في فترة التحقيق 2023/2022 بنسبة 6% مقارنةً بسنة الأساس 2020.

(99) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشر حجم الواردات الأخرى خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس وعدم وجود هامش فرق سعري بين متوسط أسعار بيع المنتج المشابه ومتوسط أسعار الواردات الأخرى، لذا فإن حجم وأسعار الواردات الأخرى لم يؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية.

2. انكماش الطلب

جدول رقم (12)
انكماش الطلب

وحدة: طن

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
حجم السوق	***	***	***	***
المؤشر%	100	66	88	96

(100) يتضح من الجدول انخفاض حجم السوق في سنوات فترة تقييم الضرر 2021 و2022 وفترة التحقيق 2023/2022 بنسب 34% و12% و4% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث أن انخفاض حجم السوق في فترة التحقيق 2023/2022 يعتبر انخفاض ضئيل.

(101) يتضح بشكل عام أنه بعد الانخفاض الذي لحق بحجم السوق في سنة 2021 كانت هناك زيادة متتالية في سنة 2022 و فترة التحقيق 2023/2022 حيث كانت الزيادة في حجم السوق في سنة 2022 و فترة التحقيق 2023/2022 بنسب 33%، 45% على التوالي مقارنة بسنة 2021 ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في واردات الدول المعنية في سنة 2022 و فترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة 2021 حيث استحوذت واردات الدول المعنية على جزء كبير من الحصة السوقية للواردات الأخرى وجزء من الحصة السوقية للمبيعات المحلية، كما أن نسبة انخفاض حجم السوق في فترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة الأساس 2020 هو 4% يعتبر انخفاض ضئيل ولا يعبر عن وجود انكماش في حجم السوق حتى يؤثر على أداء الصناعة المحلية.

3. ممارسات التجارة التقييدية وتغيير نمط الاستهلاك

(102) توصلت الوكالة إلى أنه لا توجد ممارسات تقييدية أو عوائق تجارية تؤثر على تجارة المنتج المشابه، كما أنه لا يوجد تغيير في نمط الاستهلاك خلال فترة التحقيق وبالتالي لم يؤثر ذلك سلبًا على أداء الصناعة المحلية.

4. المنافسة

(103) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية لم تتأثر بالمنافسة الداخلية بين المنتجين الأجانب والمنتجين بالمملكة، مما يدل على أن المنافسة لم تؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

5. التطور التقني

(104) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية الشاكية تستخدم تقنية حديثة في تصنيع المنتج المشابه تواكب التقنيات التي تستخدمها الشركات العالمية مما يدل على أن التطور التقني لم يؤثر سلبًا على أداء أو إنتاجية الصناعة المحلية.

6. الأداء التصديري للصناعة المحلية

جدول رقم (13)
الأداء التصديري للصناعة المحلية

وحدة: طن

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
حجم مبيعات التصدير	***	***	***	***
المؤشر%	100	132	155	130

(105) يتضح من الجدول السابق أن حجم مبيعات التصدير للشركة قد ارتفع في جميع سنوات فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020 حيث كان هناك ارتفاع في حجم مبيعات التصدير في فترة التحقيق 2023/2022 بنسبة 30% مقارنة بسنة الأساس 2020، وبالتالي فإن الأداء التصديري لم يؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية وهو ما يثبت قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

7. إنتاجية الصناعة المحلية

(106) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية لم تواجه تحديات أثرت على إنتاجيتها للمنتج المشابه خلال فترة التحقيق.

رابع عشر - العلاقة السببية

(107) وفقًا للفقرة الأولى من المادة الثامنة والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بدراسة العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي اللاحق بالصناعة المحلية في ضوء ردود الصناعة المحلية والمستخدمين والمنتجين والمصدرين الأجانب على قوائم الأسئلة وكذلك كافة تعليقات الأطراف المعنية خلال فترة التحقيق، وتوصلت إلى ما يلي:

- حجم الواردات المغرقة من كل دولة معنية لا يقل عن 3% من إجمالي الواردات خلال فترة التحقيق.
- حجم هامش الإغراق من الدول المعنية ليس قليل الشأن.
- زيادة حجم الواردات المغرقة بصورتها المطلقة وبالنسبة للإنتاج المحلي خلال فترة التحقيق.
- انخفاض أسعار البيع المحلية ومنعها من الزيادة بالإضافة إلى وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق.
- تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق والتي تتمثل في انخفاض الإنتاج ومعدل استغلال الطاقة المتاحة والإنتاجية، وانخفاض المبيعات المحلية وحصتها السوقية، وزيادة المخزون، وانخفاض الأرباح، وانخفاض العائد على الاستثمار، وانخفاض القدرة على زيادة رأس المال وعدم القدرة على النمو، ووجود أثر لهامش الإغراق.
- كما تبيَّن للوكالة إلى عدم وجود مسببات أخرى للضرر بخلاف الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق.

(108) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية تعاني من ضرر مادي نتج عن الزيادة في الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق وتزامن معها، وأن هناك أدلة كافية على توافر العلاقة السببية بين الواردات المغرقة وبين الضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية، كما أنه لا توجد مسببات أخرى معروفة للضرر قد تكون ساهمت في الضرر المادي الذي أصاب الصناعة المحلية.

خامس عشر - تعليقات الأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية وتعليق الوكالة عليها

أ. التعليقات العامة

(109) تبين لشركة كيمانول وفقًا لمعلومات مؤكدة لديها قيام أحد المستوردين من إحدى الشركات الروسية خلال فترة ما بعد إعلان بدء التحقيق بخطوات استباقية وذلك باستيراد وتخزين كميات ضخمة من المنتج الخاضع للتحقيق وعليه تطلب الصناعة المحلية من الهيئة الحماية الفورية والعاجلة من ممارسات الإغراق.

(110) تؤكد الوكالة على إجراء التحقيق وفقًا للتوقيتات والمتطلبات التي نصت عليها اتفاقية مكافحة الإغراق والنظام واللائحة.

(111) ترى شركة Polyplast أنها قدمت المعلومات والمستندات المطلوبة في حدود زمنية متفق عليها وأن الشركة لم تكن على علم بعدم كفايتها، كما تم الاستفسار عن الأسباب عدم تلقي الشركة الروسية أي إخطار بقرار اعتبارها طرف غير متعاون، بالإضافة إلى أنه كان هناك مشكلات تقنية مع الموقع الإلكتروني للوكالة، كما أن الحدود الزمنية المطلوبة غير معقولة، فقد أمضت الشركة عدة أشهر في جمع المعلومات. كما أيدت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية الشركة في أنها لم تحصل على فترات كافية ولم تخطر بموقف الوكالة أنها غير متعاونة.

(112) أوضحت الوكالة أسباب اعتبار الشركة غير متعاونة واللجوء إلى المعلومات المتاحة تفصيلًا في الفقرات من (22) إلى (28) من تقرير الحقائق الأساسية وفي الفقرات من (24) إلى (30) من هذا التقرير، ووفقًا للفقرة التاسعة من المادة السادسة من اتفاقية مكافحة الإغراق والفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة، حيث تم التوضيح من خلال تقرير الحقائق الأساسية أن الوكالة لجأت لاستخدام المعلومات المتاحة في حساب هامش إغراق عام لكافة الشركات الروسية وذلك لعدم تعاون أي شركة من روسيا الاتحادية وذلك وفقًا للفقرة الثامنة من المادة السادسة من اتفاقية مكافحة الإغراق والفقرة السابعة من المادة العاشرة من اللائحة. وتؤكد الوكالة أنه تم التنبيه على الشركة أكثر من مرة أن عدم قيامها بتقديم المعلومات المطلوبة سيترتب عليه اعتبارها غير متعاونة حيث تم ذلك من خلال المراسلات مع الشركة وخلال الاجتماع الثنائي المشار إليه في الفقرة (28)، كما تؤكد الوكالة على أن الفترات الزمنية الممنوحة في التحقيق تتوافق مع الفترات الزمنية المنصوص عليها في النظام واللائحة واتفاقية مكافحة الإغراق وأن الوكالة أعطت للشركة أكثر من فرصة مناسبة لتقديم البيانات المطلوبة ولم تتلق هذه المعلومات من الشركة.

(113) تؤكد الوكالة أنه فيما يتعلق بالمشكلات التقنية التي تم الإشارة إليها فإن الوكالة قدمت عدة قنوات للتواصل سواء من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالتحقيق أو عن طريق النظام الإلكتروني (TRES) حيث تواصلت الشركة بالفعل مع الوكالة من خلال القنوات المتاحة خلال مجريات التحقيق علاوة على منح الشركة العديد من فترات التمديد للتوقيتات الزمنية الأصلية. وقد تم منح تسهيلات إضافية للشركة من خلال السماح بالتواصل عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي لممثل الشركة.

ب. **التعليق على جانب الإغراق**

(114) ترى شركة Wanshan Group بأن الوكالة لم تقم بالإفصاح الكامل عن الحقائق الأساسية لتحديد هامش الإغراق وفقًا للمادة 6.9 من اتفاقية مكافحة الإغراق حيث أرسلت الوكالة الإفصاح السري للحقائق الأساسية وكذلك الحسابات دون تحديد الملاحق التي تم الاعتماد عليها من الردود التي قدمتها الشركة، وترى أنه يتعين على الوكالة عدم خصم بعض التسويات متضمنة ضريبة القيمة المضافة للوصول إلى سعر التصدير مستوى باب المصنع، حيث أن ضريبة القيمة المضافة تصنف في الصين كضريبة خارجية ولا تعتبر جزء من إيرادات العمل الفعلية، وبالتالي يتعين خصم هذه التسويات بدون ضريبة القيمة المضافة. كما أضافت أن احتساب القيمة العادية وسعر التصدير تم باستخدام المتوسط المرجح لصنفين مختلفين لذلك، فإن حساب هامش الإغراق على أساس كل صنف على حدة، من شأنه أن يؤدي إلى تقييم أكثر معقولية، وقدمت أربعة بدائل مقترحة لإعادة حساب هامش الإغراق.

(115) تؤكد الوكالة أنه تم الإفصاح بشكل كامل في الإفصاح السري الخاص بشركة Wanshan Group عن المنهجية والمعلومات التي تم الاعتماد عليها في حساب هامش الإغراق وفقًا للفقرة التاسعة من المادة السادسة من اتفاقية مكافحة الإغراق ووفقًا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة، حيث تم الاعتماد على المعلومات التي قدمتها الشركة في إجاباتها على قوائم الأسئلة والتي تحققت منها الوكالة خلال زيارة التحقق الميدانية، وهو ما أتاح للشركة أن تلخص بشكل صحيح في مرئياتها على تقرير الحقائق الأساسية المنهجية والمعلومات التي اعتمدت عليها الوكالة في إجراء حسابات هامش الإغراق الخاص

بالشركة. ولأغراض المقارنة العادلة، قامت الوكالة بإعادة خصم التسويات بدون تضمين ضريبة القيمة المضافة وذلك بسبب أن التسويات التي تم خصمها عند تحديد القيمة العادية كانت لا تتضمن ضريبة القيمة المضافة.

(116) كما تؤكد الوكالة أنه فيما يتعلق بالاعتماد على متوسط مرجح واحد لصنفين مختلفين عند تحديد القيمة العادية وكذلك عند حساب سعر التصدير فقد أوضحت الوكالة سبب الاعتماد على هذه المنهجية في البند رقم 4 من الإفصاح السري للحقائق الأساسية والذي تم إرساله للشركة حيث لجأت الوكالة لهذه المنهجية وفقًا للمستندات التي تم الاطلاع عليها والتحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية للشركة، وبناءً عليه لم تتمكن الوكالة من استخدام البدائل المقترحة من قبل الشركة.

(117) استفسرت الشركة ووزارة التنمية الاقتصادية الروسية عن كيفية إجراء حسابات هامش الإغراق، وأي الدول الثالثة تم أخذها في الاعتبار في حساب القيمة العادية. كما علقت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية عن استخدام الشاكي لسعر التصدير لدولة ثالثة كبديل لتحديد القيمة العادية في الشكوى وتم بدء التحقيق وقبول الوكالة لهذه المنهجية دون قيامها بالتحليل الكافي لمدى ملاءمتها وكفاياتها بالمخالفة للفقرة الثانية (ii) والفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اتفاقية مكافحة الإغراق.

(118) أوضحت الوكالة في تقرير الحقائق الأساسية أن استخدام أسعار التصدير لدولة ثالثة لتحديد القيمة العادية لأغراض الشكوى وبدء التحقيق هو يتوافق مع الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اتفاقية مكافحة الإغراق والفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة.

ت. التعليقات على جانب الضرر

(119) قدمت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية جدول من ITC Trade map يوضح حجم واردات المملكة للمنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ روسيا من سنة 2020 حتى سنة 2023/2022 و، وعلقت عن وجود انخفاض في واردات المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ روسيا وذلك بشكل مطلق ونسبي في سنة 2022 كما ادعت أنه يوجد انخفاض بشكل مطلق في حجم الواردات في 2022 مقارنة بسنة 2020، وكذلك أوضحت أنه يوجد انخفاض في فترة التحقيق 2023/2022 مقارنة بسنة 2020، وكذلك تم الإشارة إلى أنه من غير الملائم مقارنة الواردات في سنة 2023/2022 بسنة 2022 حيث أن كلاهما يشمل النصف الثاني من سنة 2022.

(120) كما قدمت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية جدول يوضح أسعار واردات المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ روسيا من سنة 2020 حتى 2022 ومصدره ITC Trade map موضحة أن أسعار الواردات الروسية ارتفعت في سنة 2022 مما يوضح عدم وجود ضغط من الواردات الروسية على الصناعة المحلية.

(121) توضح الوكالة أنها قامت في هذا التحقيق بتجميع أثر الواردات المغرقة من الدول المعنية لغرض تقييم الضرر الواقع على الصناعة المحلية بعد توافر الشروط اللازمة وفقًا للمادة الحادية والعشرون من اللائحة والفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اتفاقية مكافحة الإغراق، ونشير في هذا الشأن إلى الأقسام المعنية في تقرير الحقائق الأساسية وهذا التقرير التي توضح تفاصيل دراسة الوكالة ونتائجها في شأن تطور الواردات خلال فترة تقييم الضرر وفترة التحقيق والتي تناولت زيادة الواردات في صورتيها المطلقة والنسبية، مع العلم أن الوكالة قامت في تحليلها للواردات بمقارنة كافة سنوات تقييم الضرر بسنة الأساس والتي أوضحت الزيادة المشار إليها دون الاعتماد على مقارنة الواردات في سنة 2023/2022 بسنة 2022 كما علقت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، كذلك علقت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية أن هناك انخفاض بشكل نسبي في واردات المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ روسيا في سنة 2022 وهو الأمر الذي لم يوضحه أو يدل عليه الجدول رقم 1 الخاص بواردات المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ روسيا في تعليقات وزارة التنمية الاقتصادية الروسية.

(122) كما توضح الوكالة أنه بالنسبة لأسعار الواردات الروسية يتضح طبقًا للبيانات الفعلية والتي تم تقديمها من الأطراف المعنية خلال فترة التحقيق وجود فرق سعري كبير بين متوسط سعر المنتج المشابه للصناعة المحلية ومتوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق من روسيا في فترة التحقيق 2023/2022 حيث وصل هامش الفرق السعري إلى 19% وذلك طبقًا للجدول (4) من تقرير الحقائق الأساسية.

(123) قدمت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية تعليقات حول مؤشرات وعوامل الضرر بما فيها الإنتاج ومنافسة الواردات في سوق المملكة، وما تعلق بها من نتائج توصلت إليها الوكالة في تقييم هذه العوامل وذلك بالإشارة إلى أن ما ورد في الفقرة (67) من تقرير الحقائق الأساسية غير صحيح بسبب التداخل بين 2022 و2023/2022، وأن هناك زيادة في الإنتاج في 2023/2022 مقارنة بسنة 2020، وكذلك الزيادة في ورادات الدول الأخرى كانت أكبر من الزيادة في الواردات المغرفة في 2023/2022 وذلك بالمقارنة بسنة 2022، وأضافت أن تحليل الوكالة يفتقد للثبات في المقارنة في بعض المؤشرات وذلك للتلاعب في الحقائق. كما ادعت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية أنه لا أساس لما جاء في الفقرة 74 من تقرير الحقائق الأساسية بشأن أن هناك انخفاض في السوق وانخفاض في الاستهلاك يرجع إلى انخفاض الواردات الأخرى والتي حلت محلها الواردات المغرقة، كما أضافت أنه إذا كانت الواردات المغرقة تنافس الواردات الأخرى ومبيعات الصناعة المحلية فإنه حتما يوجد منافسة بين الواردات الأخرى ومبيعات الصناعة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى ضرر للصناعة المحلية وهذا ما تم إغفاله في هذا التقرير. كما أضافت أنه على أية حال فإن الطلب المحلي يمكن أن يلبى عن طريق الواردات أو الإنتاج المحلي وأيضاً حقيقة إمكانية أن تحل الواردات المغرقة محل الواردات الأخرى أثناء فترات معينة غير مرتبط بالطلب الكلي للمنتج خلال فترة التحقيق.

(124) توضح الوكالة أنها قامت بعمل بحث موضوعي وشامل لكافة الأدلة الإيجابية التي تم التحقق منها وذلك وفق أحكام النظام واللائحة وأحكام اتفاقية مكافحة الإغراق يؤكد وجود الضرر المادي خلال فترة التحقيق، كما أن دراسة الوكالة لعوامل الضرر ونتائج الوكالة المبينة في تقرير الحقائق الأساسية وهذا التقرير اعتمدت على تقييم أداء مؤشرات الصناعة المحلية وعلى مدى تطور هذه المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تقييم الضرر وفترة التحقيق وأثر تطور الواردات المغرقة عليها خلال نفس الفترة ، وأن هذا التحليل والتقييم لم يقتصر على مقارنة نقطة زمنية محددة مع نقطة زمنية أخرى بل كانت الدراسة تشمل تحليل شامل موضوعي عند تحديد إثبات وجود ضرر مادي من عدمه في فترة التحقيق، بالإضافة إلى ذلك توضح الوكالة أن التداخل بين فترة التحقيق وسنة 2022 لم يوثر على النتائج التي توصلت لها الوكالة في الفقرات (67) حتى (71) وهذا طبقا للبيانات المقدمة من الصناعة والتي تم التأكد منها خلال زيارة التحقق الميدانية. توضح الوكالة أن ادعاء وزارة التنمية الاقتصادية الروسية جانبه الصواب حيث أن ما جاء بالفقرة (74) من تقرير الحقائق الأساسية يوضح أن هناك انخفاض حدث في حجم السوق في سنوات فترة تقييم الضرر، وطبقًا للبيانات الواضحة بالجدول (7) من تقرير الحقائق الأساسية ومما لا يدع مجالًا للشك يتضح أن هذا الانخفاض يعود إلى تراجع حصة واردات الدول الأخرى بشكل كبير خلال فترة تقييم الضرر والتي استحوذت على حصتها واردات الدول المغرقة ليعود السوق في فترة التحقيق إلى مستوى مقارب لسنة 2020. فضلًا عن ذلك، فإن الوكالة لم تغفل عن دراسة المنافسة بين الواردات الأخرى والصناعة المحلية وأثرها على الضرر المادي الذي تعانيه الصناعة المحلية وفقاً لما ورد في "القسم الثاني عشر" من تقرير الحقائق الأساسية بدراسة "الواردات الأخرى" كأحد المسببات الأخرى للضرر.

(125) قدمت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية تعليق يعتمد على بيانات البنك الدولي في شأن اقتصاد المملكة خلال أعوام تقييم الضرر وأن المملكة واجهت تدهور اقتصادي في سنة 2020 بنسبة 3.6% تلاه نمو في سنوات 2021 و2022 ثم تدهور في 2023 بنسبة -0.8%، ومدى تأثير ذلك على حجم الطلب في قطاع المقاولات أو الإنشاءات. حيث أن عدد من الشركات تقلل

استثماراتها الرأسمالية خاصة في المباني، كما أن الأفراد يؤجلون شرائهم للمساكن مع الإشارة إلى أن قطاع المقاولات/الإنشاءات هو المستخدم الأساسي للخرسانة مما يؤثر على المنتج الخاضع للتحقيق والمنتج المشابه، كما أضافت أنه أثناء الأزمات الاقتصادية يصعب على الأفراد أو المنظمات الوصول إلى الموارد المالية الخاصة بالإنتاج والمبيعات.

(126) كما ادعت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية بوجود تطور إيجابي في "مؤشر الأجور" في فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس 2020، وبالأخذ في الاعتبار أن التطور في مؤشر الأجور الخاص بالصناعة المحلية تجاوز "مؤشر أسعار المستهلك CPI" في المملكة الأمر الذي أثر سلبًا على الأداء المالي للشركة ومن الممكن أنه أدى إلى زيادة خسائر الصناعة.

(127) كما ادعت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية أن إجمالي حجم صادرات الشركة قد انخفض في 2023 بنسبة 34% طبقًا للقوائم المالية للشركة وأن تقرير الحقائق الأساسية نص على أن السلع المصدرة انخفضت في 2023/2022 بنسبة 15% مقارنة بسنة 2022 وأن التقرير يدعي أن النشاط التصديري لم يؤثر سلبًا على إنتاجية الصناعة المحلية ويؤكد على تنافسيتها في السوق العالمي وهذا غير دقيق أخذًا في الاعتبار نسبة الصادرات إلى المبيعات المحلية والانخفاض الجوهري في إجمالي صادرات كافة المنتجات التي تنتجها الشركة.

(128) قامت الوكالة في هذا التحقيق بدراسة الضرر الواقع على الصناعة المحلية -المتمثل في الأثار السعرية والمؤشرات الاقتصادية للصناعة- بسبب الواردات المغرقة وفقًا للمادة عشرون من اللائحة، ودرست المسببات الأخرى للضرر والتي قد تكون سببًا في الضرر بالصناعة المحلية وذلك وفقًا للفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرون من اللائحة، حيث لا يتم التطرق لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة مثل الناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو وأسعار الفائدة، ومع ذلك توضح الوكالة التالي:

- أن ادعاء وزارة التنمية الاقتصادية الروسية بوجود تدهور اقتصادي بالمملكة في سنة 2023 غير صحيح، وأن العبارات المستخدمة في التعليق كوجود تدهور اقتصادي، فترات ركود، أزمات اقتصادية لم تبنى أو تُدعم بأي أدلة وليس لها علاقة بالواقع وهي مجرد ادعاءات وافتراضات.
- كما لم تقدم أي دليل على مثل هذه الادعاءات أو أي دليل من شأنه أن يوضح تأثر المنتج المعني (SNF) بوجود ركود في قطاع الإنشاءات أو المقاولات داخل المملكة، حيث أن قطاع المقاولات أو الإنشاءات لم يعاني من أي ركود خلال فترة تقييم الضرر فعلى النقيض فهو يعتبر قطاع نشط ومتطور للغاية وذلك وفقًا للبيانات والأرقام العامة، بالإضافة إلى أن تزايد الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق من الصين وروسيا خلال فترة تقييم الضرر يتنافى مع ادعاء وجود ركود بالنسبة للمنتج المعني (SNF) داخل السوق المحلي بالمملكة.
- أن نسبة الزيادات الطبيعية في الأجور والمرتبات غير مرتبطة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPIوالذي يهدف إلى قياس التضخم، كما أن سياسة زيادات الأجور والمرتبات في الشركات لا تتم بناءً على مؤشر أسعار المستهلك CPI.

تم تناول الأداء التصديري للصناعة الشاكية في "القسم الثاني عشر" من تقرير الحقائق الأساسية ولم يرد انخفاض السلع المصدرة في 2023/2022 بنسبة 15% مقارنة بسنة 2022، كما توضح الوكالة بأن القسم المشار إليه يدرس الأداء التصديري للصناعة الشاكية من منتج محسنات الخرسانة وليس لكافة منتجات الشركة، وهو ما يتبين من خلال تحليل تطور حجم مبيعات التصدير للصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر والتي كان حجم مبيعات التصدير في جميع سنواتها مرتفع مقارنة بسنة 2020 وعليه فإن الوكالة ترى أن الأداء التصديري للشركة متماسك وغير مرتبط بالضرر المادي الذي عانت منه خلال فترة تقييم الضرر.

سادس عشر - النتائج

(129) توصلت الوكالة إلى أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية ترد بأسعار مغرقة وأن هناك ضررًا ماديًا وقع على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

(130) كما توصلت الوكالة إلى أن هناك علاقة سببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية وأنه لا يوجد مسببات أخرى للضرر قد تشكل عامل مؤثر من عوامل الضرر على الصناعة خلال نفس الفترة.

سابع عشر - التوصية

(131) بناءً على النتائج أعلاه، توصي الوكالة بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية لمدة خمس سنوات على واردات نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (محسنات الخرسانة) (SNF) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية وفق النسب والقيم الواردة بالجدول أدناه.

(132) وعند صدور قرار بفرض تدابير مكافحة الإغراق أن يتم نشر الإعلان العام وقرار فرض الرسوم النهائية بالجريدة الرسمية وفق الفقرات الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من النظام.

جدول (14)
جدول فرض الرسوم النهائية

	دولة المنشأ	دولة التصدير	الشركة المنتجة*	الشركة المصدرة*	رسوم مكافحة الإغراق النهائية
1	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	Shandong Guoqiao Building Materials Technology Co., Ltd	Shandong Jinwanshan International Trade Co., Ltd	**18.12%** من القيمة CIF بما لا يقل عن 435.5 ريال سعودي للطن
2	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبند 1)		**34%** من القيمة CIF بما لا يقل عن 580.5 ريال سعودي للطن
3	جمهورية الصين الشعبية	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	كافة المصادر	**34%** من القيمة CIF بما لا يقل عن 580.5 ريال سعودي للطن
4	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية	جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	كافة المصادر	**34%** من القيمة CIF بما لا يقل عن 580.5 ريال سعودي للطن
5	روسيا الاتحادية	أي دولة في العالم بما فيها روسيا الاتحادية	كافة المصادر	كافة المصادر	**28.77%** من القيمة CIF بما لا يقل عن 699.6 ريال سعودي للطن
6	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية	روسيا الاتحادية	كافة المصادر	كافة المصادر	**28.77%** من القيمة CIF بما لا يقل عن 699.6 ريال سعودي للطن

*يتعين على الشركات التي ينطبق عليها رسم مكافحة إغراق فردي إضافة اسم الشركة المنتجة والشركة المصدرة في الفاتورة التجارية المرتبطة بشحنة التصدير للمملكة وذلك لتستفيد من هذا الرسم الفردي وإلا ستخضع هذه الشحنة لرسم مكافحة الإغراق العام بحسب دولة المنشأ/التصدير في الجدول.